

مقدمة

راهن السوريون طويلا على الرأي العام الدولي والانساني، وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والقانون الدولي والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الشعوب المعرضة لجرائم ضد الانسانية وجرائم الإبادة الجماعية، كما راهنوا على الولايات المتحدة وعلى روسيا وعلى علاقاتهم التاريخية معها، بل إن بعضهم راهن على إسرائيل، لكنهم لم يحصدوا من كل ذلك سوى الهباء. لم تتدخل واشنطن لنصرتهم وهي تقول إنها لن تتدخل، ولن تتنازل لهم روسيا وايران عن مواقعها ومكاسبها الاستراتيجية في سورية، ولن تتنازع روسيا والولايات المتحدة ولا ايران وتركيا من أجل سورية وحقوق الشعب السوري. وليس للسوريين إلا العودة إلى أنفسهم، ومراجعة خططهم، واستعادة المبادرة، على المستوى العسكري والسياسي على حد سواء. ومفتاح هذه المراجعة هي نبذ الاوهام واسترجاع سيطرتهم على قرارهم وتنظيم قواهم العسكرية والسياسية والمجتمعية بما يمكنهم من إعادة تحرير بلادهم كما يحرق أي بلد خضع ويخضع لحكم الأجنبي، مع فارق أن الأجنبي هنا لم يعد طرفا واحدا وإنما أطرافا كثيرة ومتعددة، متنافسة ومتكاملة معاً.

بعد أربع سنوات من الحرب التي زهقت فيها مئات آلاف الأرواح البريئة وأحرقت مدن وبلدات وقرى، تغير عدة مرات محور النزاع وأهدافه والكثير من مواقف الأطراف، بل وقسم من الفاعلين الرئيسيين فيها. واختلطت فيها الرهانات السياسية المرتبطة بتغيير النظم الحاكمة وقاعدة عمل الدولة والحكم، مع الرهانات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، والتي تحمل الشعب السوري عبأها الأكبر، خرجت جميع الأطراف بمحصلة واحدة، أي لا شيء. فلم يحقق فيها أي فاعل انخرط فيها حسما لصالحه، بل ربما كانت الخسارة المعظمة هي القاسم المشترك لجميع من شارك فيها حتى الآن.

فالشعب السوري الذي رمى بكل ثقله فيها للدفاع عن كرامته ونيل حريته، يكاد يخرج منها مهشما، ومزعزعا بين قتيل وجريح ولاجئ ومشرد ومحاصر ومنكوب. ونظام الأسد الذي لم يشك لحظة في مقدرته على الحسم العسكري والانتصار تحول إلى واجهة هزيلة للسيطرة الاجنبية وصار املة الوحيد قبول تجنيده من قبل قوات التحالف في الحرب الدولية على الارهاب الذي كان أول من أشعل فتيله، واتهم دول التحالف نفسها بتغذيته ضده. أما طهران التي أملت بأن يمكنها بناء ما سمته بالهلال الشيعي، الممتد من قم إلى جنوب لبنان على المتوسط، من أن تفرض على الغرب التنازل في الملف النووي مقابل تهديدها مصالحه في المشرق، فقد دخلت في مقامرة خاسرة تقودها كل يوم إلى الغرق بشكل أعمق في بحر الدماء والكراهية والأحقاد، وتندفعها إلى المزيد من الهرب إلى الامام والدخول في المجهول. أما الجامعة العربية والنواة المشرقية منها التي حاولت الحد من مخاطر تفجر الثورات العربية أولا ثم محاولات طهران استغلالها لبث الفوضى والانقسام داخل البلاد العربية بهدف اختراقها والتحكم بقرارات بعضها، فتجد نفسها اليوم أبعد من أي فترة سابقة عن تأمين حدودها وصيانة مصالحها القومية في الأمن والاستقرار في مواجهة مشاريع التوسع الإقليمية ونمو قوى التطرف والارهاب في الوقت نفسه. وينطبق الأمر نفسه على ذراعها العسكري الضارب في لبنان بعد أن فقد أوهامه حول الميليشيا والمقاومة التي لا تقهر والانتصار الإلهي وتوكيل نفسه كفيلا لحماية المرافد الاسلامية المقدسة في سورية، فهو بالكاد يحمي نفسه من هدر دماء الحزبيين اليومي ومن الغضب المتزايد في لبنان نتيجة توريط شعبه في حرب إقليمية لم يكن له أي مصلحة في التورط فيها.

إعادة تقييم شامل للوضع السوري

ويزداد الشعور بالخطر على الامن القومي في تركيا التي لم تر نفسها في أي فترة محرجة ومضطرة للاختيار بين حلفائها وحماية مصالحها الوطنية ومستقبل نموها كما هي اليوم في مواجهة خطر الانزلاق نحو حرب لا تريدها ولم تفكر بها، أو التعرض لمخاطر زعزعة الاستقرار على يد القوى المتطرفة المحلية و الإقليمية. وهي أيضا حال أوروبا، وإن بدرجة أقل، بعد أن أصبحت ترى في الأزمة السورية مركز استقطاب وإشعاع في الوقت نفسه لإرهاب عملت المستحيل لتطويقه في الماضي وهو يغزو اليوم بعض شبابها ومواطنيها، من دون ذكر الضغط الذي تتعرض له نتيجة توسع دائرة الازمة الانسانية وتنامي أعداد اللاجئين الباحثين عن ماوى وعمل ودعم فيها. لكن بلاد المشرق العربي هي من بين الأطراف المنخرطة في الأزمة أكثرها تعرضا لمخاطر الانجراف في الحرب وزعزعة الاستقرار. ومعظمها يعيش كالمشرف على الغرق في بحر هائج، يبحث فيه كل فرد عن انقاذ نفسه على مبدأ: انجو سعد فقد هلك سعيد.

ولا يختلف الوضع بالنسبة لروسيا التي عملت المستحيل لتمكين ايران من البقاء في سورية كشريك رئيسي لها في المشرق وتقاسم المصالح معها، فهي تعيش اليوم حالة من خيبة الأمل الشديدة مع إدراكها الدرجة من التفكك الذي صار عليها نظام الأسد الذي جعلت منه حجر الرchy في استراتيجيتها، واقتناعها العميق باستحالة الدفاع عنه إلى ما لانهاية بعد أن فقد فرصة إعادة تأهيله وصار أكثر من أي حقبة سابقة معرضا للسقوط والانهار. وبالمقابل أربكت الأزمة السورية ومنتجاتها الإدارية الأمريكية التي عملت المستحيل وقاومت جميع الضغوط كي تبقى بعيدة عن الانخراط في الأزمة السورية وأجبرتها على العودة إلى المنطقة من جديد. تركز الإدارة الأميركية في هذه المرحلة على أولويتين هما: التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، واحتواء تنظيم الدولة في العراق و بدرجة أقل في سورية. لكن واشنطن لا تضع في هذه المرحلة كل ثقلها للقضاء على تنظيم الدولة لأنها تريد التأكد من تطبيق الاتفاق الذي أطاح بالمالكي ودمج السنة بشكل أكبر في العملية السياسية. و تعتقد واشنطن أن طهران ستجد في مرحلة ما نفسها مرغمة على اعتماد «النموذج» العراقي في سورية، أي البحث عن بديل من الأسد من أجل الحفاظ على ما يبقى من النظام. لذلك لا ترى واشنطن ضيقاً في الأفكار التي يطرحها المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا فهي من جهة تسمح لها بشراء ما يكفي من الوقت لاستخدام داعش ورقة ضغط على ايران و حلفاءها في سورية و العراق، كما يمنحها من جهة أخرى وقتاً ثميناً حتى تتوصل الى اتفاق مع ايران حول الملف النووي قبل أن تبدأ بخطوات باتجاه ترتيب العملية الانتقالية في سورية. لكن واشنطن تعرف أيضاً أن تجميد القتال في حلب مثلاً، كما يقترح دي ميستورا، غير ممكن الا اذا قام المبعوث الدولي بالتفاوض مع الفصائل التي تصنفها واشنطن متشددة مثل النصر و أنصار الدين وأحرار الشام التي طاولتها غارات التحالف وتضمنتها لوائح الإرهاب، لان هذه الفصائل هي التي تمتلك اليوم الثقل العسكري الأكبر على الارض و ليس بمقدور المعارضة السياسية سواء في الائتلاف او خارجه أن تنوب عنها في اي اتفاق.

لذلك تحصد اليوم نتائج سياساتها الضعيفة وتردها ورهانها على تعاون طهران الذي طال انتظاره، وتجد نفسها مضطرة إلى أن تتخربط بالرغم منها في حرب على الارهاب لم تعرف كيف خرجت منها في العراق وأفغانستان، بعد أن تعرضت لخسارة لا تعوض في سمعتها السياسية وصدقيتها الاستراتيجية ورصيدها الأخلاقي بشكل خاص. وهذه النتائج المخيبة للأمال لسياسة واشنطن في المشرق الأوسط هي التي تدفع اليوم عددا متزايدا من مسؤولي الإدارة والسياسيين ومراكز البحث في الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه الانتقادات القوية لسياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما وخياراته المشرقية. وهذا ما جاءت استقالة وزير الدفاع هاجل لتؤكد من جديد.

الأزمة السورية بين إرهابات التسوية السياسية والمناورات الدبلوماسية

تجد الكثير من الأطراف، السورية والأجنبية، المنخرطة في الحرب السورية نفسها اليوم أمام كشف حساب أليم. فهي لم تقتل فقط في تحقيق أهدافها، ولكنها مكنت، بسياساتها القاصرة، التنظيمات المتطرفة من تحقيق مكاسب جوهرية ما كان لها أن تحلم بها، وفتحت على نفسها باب الجحيم الذي أرادت أن تغلقه أو تهرب منه بترك السوريين يفلعون شوكرهم بأيديهم. وتدرك جميعا أنها على مفترق طرق، فإما الاستمرار في حرب طويلة من دون آفاق ولا مخارج ممكنة أو محتملة، أو البحث عن تسوية تتطلب من جميع الأطراف تنازلات جوهرية لن يكون من السهل على أكثرها القبول بها، بل حتى التوصل إلى تفاهم مرض فيما بينها، بعد أن تحولت سورية في السنوات الماضية إلى ساحة لتصفية جميع الحسابات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المتقاطعة والمتضاربة معها. وأمام هذا الواقع الجديد المليء بالتهديدات والمخاطر الصاعدة، لم يعد لدى العديد من الأطراف التي أنهكتها الحرب خيار آخر سوى تغيير أجندتها وقلبها رأسا على عقب. وفي حالة اليأس التي تعيشها أصبحت بعض الأطراف تدعو أعداء الأوس، بمن فيهم النظم التي لم تكف عن إدانتها خلال الأعوام الثلاث الماضية لوحشيتها وما ارتكبتته من جرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية، إلى تجاوز الصراعات الماضية والتعاون مع خصومها، في سبيل خدمة أجندتها الجديدة، الحرب على الإرهاب.

إرهابات الحلول السياسية والمبادرات

في هذا المناخ المطبوع بالتشاؤم والسوداوية، والذي يدفع إلى التخلي عن الالتزامات العديدة السابقة تجاه قضية الشعب السوري، يزداد الميل لدى جميع الأطراف إلى إعادة تقييم الوضع المشرق بعد فترة سكون طويلة، وإلى التدقيق في الخيارات السابقة وربما إلى إجراء تعديلات جوهرية على السياسات القائمة. وفي هذا السياق برزت قصص الخرائط والمبادرات الدولية للبحث في التسوية السياسية للأزمة السورية، وزادت وتيرة التحركات الدبلوماسية، وإطلاق بالونات الاختبار هنا وهناك.

ولعل أبرز هذه المناورات الدبلوماسية هي تلك التي بدأتها موسكو بدعوة مجموعة من شخصيات المعارضة المدنية والعسكرية السورية إلى موسكو في بداية شهر تشرين ٢/ نوفمبر ٢٠١٤، ولقاؤهم مع وزير خارجية روسيا الاتحادية لأفروف. وهي تصب في مساعي الروس الطويلة إلى تقريب جزء من المعارضة إلى صفهم والرهان عليه في مواجهة الائتلاف الوطني الذي تعتبره مقربا من الولايات المتحدة والغرب، على أمل إيجاد موطئ قدم قوي لها قبل بدء مرحلة المناورات المقبلة حول الحلول السياسية للأزمة، وعقد مؤتمر موسكو أو جنيف ٣ تحت رعاية روسية بعكس ما حصل لجنيف ٢ الذي كادت روسيا أن تغيب عنه. وفي نفس السياق يعود الحديث بقوة عن مبادرات جديدة لجمع المعارضة والنظام، أو ما يشاع في الصحافة الدولية عن مبادرة ألمانية وأخرى روسية وثالثة مصرية لجمع المعارضة والسلطة في مؤتمر يبحث في حل مشترك للأزمة، بالإضافة إلى خطة المبعوث الأممي إلى سورية سيلفان دي ميستيرا لإنشاء مناطق مجمدة لا يزال يسعى إلى تحديد هويتها ودورها في أي مخطط للسلام القادم الممكن..

وإذا كان مشروع دي ميستيرا، بالرغم من عدم تبين جميع ملامحه بعد، ينبع من اعتقاد بأنه لم تكتمل الشروط لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة السورية، وأن الحلول الجزئية والتهدئة وتخفيف وتيرة العنف هي الأمر الوحيد الممكن، على طريقة الهدن والمصالحات التي دشنها النظام، لكن في شروط أفضل، وتحت رعاية دولية، بدل أن تكون مجال شد وجذب بين المقاتلين وميليشيات الدفاع الوطني، فإن الجهود الروسية المتواصلة لإطلاق دينامية مفاوضات سورية تجمع بين النظام وأطراف من المعارضة تهدف إلى بلورة خطوات عملية أولى على طريق انتزاع روسية للمبادرة الدبلوماسية في عملية البحث عن حل شامل للقضية السورية بعد أن أعلن تجمع أصدقاء سورية، الذي عقد آخر جلساته في لندن هذا الشهر، من دون أي اهتمام من قبل الصحافة والاعلام، فشله في

ذلك، وتسليمه بهذا الفشل والعجز، سواء بسبب امتناعه عن تسليح المعارضة وتنظيمها، في الوقت المناسب، أو بسبب عجزه عن تغيير موقف الإيرانيين والروس ودفعهم نحو قبول تطبيق بيان جنيف ١.

لكن، مع ذلك، بالرغم مما يشاع عن ابداء الروس لمزيد من المرونة في تعاملهم مع شخص الأسد نفسه، ليس هناك بعد أي مؤشر على حصول تغيير جوهري في الموقف الروسي من النظام السوري الذي تفجرت ضده ثورة شعبية لا تزال مستمرة، بصرف النظر عن العنف منذ أكثر مما يقارب أربع سنوات. والحال أن لافروف، في آخر لقاء جمعه مع وفد المعارضة السورية الممثلة بالإنتلاف، وكان بين جولتي مفاوضات جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٤ وصل، بعد أربع ساعات حوار تخلله غداء على شرف الوفد، إلى استنتاج مفاده أن مواقف النظام والمعارضة متباعدة لدرجة يصعب رأب الصدع فيها، وبالتالي لم يعد من الممكن التمسك بتطبيق بيان جنيف، وأن الأمر الوحيد الذي يحتمل النجاح فيه هو تشجيع عقد الهدن المحلية الجارية تحت إشراف النظام وتعميمها كبدية للتحضير لتسوية وطنية وتعديلات في آليات عمل النظام. وكان هذا الاستنتاج الذي قدمه لافروف لوفد المعارضة بمثابة نصيحة قد شكل مفاجأة للإنتلاف الذي أراد بزيارته موسكو بين جولتي المفاوضات إلى تشجيع روسيا النظام السوري لانخراط الجدي في مفاوضات التسوية السياسية في جنيف ببساطة أن موسكو تخلت عن بيان جنيف في الوقت التي بدأت المفاوضات تجري على أساسه.

هل غيرت موسكو رأيها منذ ذلك الوقت؟ وهل هي اليوم أقرب إلى تسوية من طبيعة شاملة تتجاوز عقد الهدن والمصالحات التي جعلها الأسد جزءاً من استراتيجيته لعزل المناطق وتفكيك قوى المقاتلين وتشكيك بعضهم البعض الآخر ونقل النزاع إلى داخل صفوفهم؟ هل غير تشكيل التحالف الدولي ضد داعش، وإطلاق الأتراك لفكرة المناطق العازلة والأمن في شمال سورية، والعقوبات الاقتصادية التي طبقت على روسيا، من هذا التصور الروسي وجعل موسكو أقرب مما كانت عليه في الماضي إلى موقف البحث عن تسوية شاملة؟ أم هل فقد الروس الأمل في إعادة تأهيل النظام، كما كانوا يعتقدون ويسعون إليه، بعد أن فشل في إعادة تسويق نفسه بمناسبة الحرب ضد الإرهاب، وبعد فشل حليفهم إيران أيضاً في أن تكون طرفاً معلناً في هذا التحالف؟

خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية من عمر الصراع في سورية تركت موسكو المبادرة الدبلوماسية في ما يتعلق بأي تسوية سياسية في يد واشنطن، ولم تنازع عليها، مع فعل كل ما تستطيع من أجل إفشالها. وهذا ما حصل بالفعل بعد إجهاض مؤتمر جنيف والتصعيد العسكري المخيف الذي رافق به الأسد جلسات المفاوضات واستمر به في ما بعدها. ويبدو أن الآية قد انعكست الآن. فواشنطن المهتمة جوهرياً بمسألة الحرب على الإرهاب والراغبة في التخلي عن الملف السوري أو اليائسة من إمكانية تحقيق أي نجاح فيه، من دون تدخل عسكري لا تزال مصرة على رفضه، تترك الملف لروسية على سبيل التخلص من قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة في وجهها، مع زيادة ضغط المأساة الإنسانية من دون أي أفق لحل نهائي. والسؤال إلى أي حد تستطيع واشنطن أن تقبل تسوية في سورية تتركس الهيمنة الروسية الإيرانية في سورية وإعادة تأهيل ولو جزئي لنظام الأسد، بوجود صاحب الاسم أم لا؟ وإلى أي حد يمكن لبلدان الخليج التي تشعر بنفسها مهددة من قبل التدخل الإيراني الزاحف، أن تقبل بمثل هذا الحل، وتتعايش مع سورية «الولاية الإيرانية رقم ٣٥» كما أعلنها من قبل أحد كبار المسؤولين الإيرانيين؟ هذا ما لا نستطيع تأكيده بعد.

فليس هناك شك في أن روسيا الحليفة الرئيسية لإيران لن تحمل على عاتقها مسؤولية البحث عن حل سياسي للأزمة السورية لصالح الغرب، ولا حتى لصالح الشعب السوري، الذي تجاهلت تضحياته على مدى ما يقرب من أربع سنوات متتالية. إن ما تحلم به هو أن تجد حلاً للقضية السورية من منطلق ضمان مصالحها ومصالح حليفها الرئيسي الاستراتيجي في المنطقة.

ولكن بقدر ما تبدي إيران ارتياحاً إلى حوارها مع أميركا وإلى نتائج الحملة الدولية على «الدولة الإسلامية»، تبدو موسكو حانقة

الأزمة السورية بين إرهابات التسوية السياسية والمناورات الدبلوماسية

على التطورات التي تجري بمعزل عنها، فهي تدرك أن أي اتفاق نووي قد يمهد لعودة الدفء الى علاقات ايران مع الغرب، وهي تخشى في الوقت نفسه من تطور أهداف التحالف لتصل في مرحلة لاحقة إلى إسقاط الأسد بعد أن يكون تم التوصل الى اتفاق نووي بين ايران و الغرب، وهذا ما يدفعها لمحاولات إحياء اتصالاتها لتأكيد دورها في الازمة السورية عبر بعث التسوية السياسية في سورية. لكن هذا الدور محكوم عليه بالفشل لان المعارضة العسكرية على الارض ابعدها عن قبول دور روسي في اي تسوية يمكن البحث بشأنها، لذلك تحاول موسكو الاستعاضة عن ذلك بمحاولة تعويم دور المعارضة التي تقبل بها وسيطاً مع النظام. وفي هذه الحالة لن تكون الحلول الجزئية المقترحة إلا على حساب قضية الشعب السوري، وكجزء من التسوية بين الروس والإيرانيين من جهة والأمريكيين والغربيين من جهة ثانية وليس كتسهيل لتسوية عادلة بين السوريين أنفسهم.

ليس من المحتمل أن يملك هذا الحل مقومات الوجود او الحياة. وما حصل مع الأمريكيين من فشل بسبب رفض واشنطن التضحية لصالح السوريين وقبولها الفيتو الروسي الإيراني، سوف يحصل مع الروس لرفضهم التضحية بالنظام لصالح انقاذ الشعب السوري، أو الاستجابة لمطالب الكرامة والحرية التي رفعها شعارا لثورته، في الوقت الذي لم تكف موسكو وطهران عن وصف هذه المطالب بالمطالب الكاذبة، وتسم المنادين بها بالارهاب والعمالة لأمريكا والصهيونية.

لكن على جميع الاحوال، وسواء نجح الروس في إيجاد تسوية تستحق هذا الاسم، أي تضمن الحد الأدنى من مطالب ثورة السوريين، وتداوي جراحهم وتتوج تضحياتهم غير المسبوقة ام لا، فإن أمرا واحدا على السوريين أن يدركوه بعد هذه الرحلة بل المحنة الطويلة القاسية هو أنه لا الولايات المتحدة ولا رورسيا ولا أوروبا ولا ايران ولا أي بلد آخر مستعد للاعتراف بحقوق السوريين ولا بتقديم أي مكاسب سياسية او استراتيجية لهم إذا لم يتمكن السوريون من انتزاعها هم أنفسهم بقواهم الذاتية وتضحياتهم.

في ضوء الانسداد القائم يبقى احتمال أخير قد تفرضه الظروف ويدفع القوى المختلفة لإنتاج تسوية شاملة. صحيح أن النظام يرى أن الامور تسير لصالحه منذ أن بدأت واشنطن بضرب تنظيم الدولة و اضعافه، فيما هو يعزز مواقعه، ويركز على ضرب فصائل المعارضة «المعتدلة» التي يمكن أن تشكل بديلاً مقبولاً غربياً. لكن ما قد يعده النظام مكاسب حالياً سرعان ما سيتحول تحدياً كبيراً. فترك النظام يجهز على ما بقي من فصائل معتدلة، سيفضي إلى تعزيز مواقع الجهاديين والمتشددين، ما يعني تكرار سيناريو العراق حيث سيطرت داعش على مساحات واسعة في شماله و غربيه. وهذا تماما ما قد يدفع إيران إلى البحث عن مخرج. وقد لا تجد مهرباً من اعتماد النموذج العراقي. أي فتح صفحة البحث في مصير الأسد، انقاذاً لما يبقى من مصالحها في سورية، وحرصاً على مواصلة الحرب على القوى المتشددة التي تهدد حضورها ودورها في الإقليم

عقدة المعارضة والائتلاف

تبقى نقطة الضعف الرئيسية في موقف السوريين، نشئت المعارضة وتراجع دورها، سواء ما تعلق منه بالائتلاف أم بالأطراف الأخرى. وفي هذا السياق تعطي نتائج اجتماعات الهيئة العامة للائتلاف التي انعقدت في استنبول في ٢١-٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ صورة أمينة لهذه الخلافات التي تشل إرادة المعارضة وقدراتها وتفقد ثقة الشعب والرأي العام الدولي بها. فقد استمرت المنازعات حول المصادقة على الحكومة وتشكيل المجلس العسكري. وهناك اعتراضات على الاعتراف بشرعية القرارات التي اتخذتها الهيئة العامة. ففريق الرئيس هادي البجرة الذي انسحب من الجلسة مع أنصاره رافضا الاعتراف بشرعية الاجتماع لم يلبث

حتى دعا إلى اجتماع طارئ يعقد ٣ كانون الأول/ ديسمبر، بينما اعتبر الفريق الذي حاز على الأغلبية ومعه معظم أعضاء اللجنة القانونية والذي صوت للحكومة أن قانونية الاجتماع لا يمكن التشكيك فيها. لكن بالرغم من الفشل في تحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة، يمكن منذ الآن الاستفادة مما تم إنجازه في الاجتماعات الأخيرة، وفي مقدمة ذلك التصويت على الحكومة المؤقتة، والرهان على رئيس الحكومة لإعادة ترميمها واستكمالها، وعلى وزير الدفاع المعين للحوار حول تشكيل المجلس العسكري الأعلى، والعمل على تفعيل مؤسساتها ودعمها لتكون طرفاً فاعلاً في تعزيز مواقع المعارضة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وكذلك في المساعدة على استقطاب الدعم الدولي، الإغاثي والسياسي للمعارضة في بحثها عن حل للمازق السوري. مما يعني أيضاً أن على الحكومة المؤقتة التي تمت المصادقة عليها أن تتأى هي أيضاً بنفسها عن الصراعات والتجاذبات والنزاعات داخل صفوف الائتلاف والمعارضة، وأن تتصرف كحكومة وطنية سورية تعمل لصالح السوريين ولتخفيف المحنة والضيم والعناء عنهم، وهي مستعدة للتعاون معهم ومع جميع قوى المعارضة على قدم المساواة، ولا نعني بالمعارضة هنا تشكيلات بعينها، وإنما جميع القوى الفاعلة على الأرض، العسكرية والسياسية والمدنية، لتقديم أفضل ما تستطيع من العون للسوريين، وان تكون بالتالي شريكا وطرفاً في دعم الوحدة والتفاهم والانسجام داخل صفوف قوى الثورة والمعارضة، وجزءاً من الحل لا جزءاً من المشكلة.

لكن على جميع الأحوال تطرح أزمة الائتلاف التي لم تكن في أي يوم سابق أوضح مما هي عليه اليوم، بالرغم من كل الوعود بالبحث عن التوافقات وبالخروج من المماحكات والتناحر المرضي، مشكلة إعادة تأسيس جبهة المعارضة وقيادات الحراك الشعبي السياسي والمسلح، وهي المهمة التي لا يمكن تجاهلها اليوم مع تزايد المؤشرات على بداية جولة جديدة من مفاوضات السلام، مع تعاضد شعور جميع الأطراف بالاستنزاف ورفض الغرب والمجتمع الدولي تقديم أي مساعدة للسوريين للقضاء على نظام القتل والارهاب والدمار.

الملف العسكري : الصراع على الطرق الحيوية

في ظل حالة الاستعصاء في الملف السوري على الصعيد الدولي والإقليمي وإدراك جميع الأطراف استحالة الحسم العسكري في المرحلة الراهنة يسعى كل من النظام مدعوماً بالمليشيات الطائفية التي تسانده، وفصائل المعارضة المسلحة على اختلاف مشاربها من ضمنها الجهادية إلى مكاسب تكتيكية تعزز الموقف العسكري، وتضيق على الخصم خياراته تمهيدا لظروف ملائمة تكسر حالة الجمود القائمة. تأسيساً على الواقع السابق، فإن العين العسكرية لا تخطئ التنافس والصراع على الطرق البرية الحيوية، والتي تمثل إما خط إمداد أو بوابة ومدخل باتجاه منطقة حيوية واستراتيجية لهذا الطرف أو ذاك.

في الجنوب : كل الطرق تؤدي إلى دمشق

نجحت فصائل المعارضة المسلحة في تحقيق انجازات عسكرية هامة على جبهة الجنوب (درعا، القنيطرة) خلال الشهرين الماضيين. ولا يخفى على مراقب أن النظام، والذي يبدو وضعه العسكري جيداً في الشمال والوسط، يخسر وعلى التوالي مواقع عسكرية هامة، ومناطق جغرافية استراتيجية.

ادخلوا عليهم الباب

نجحت الفصائل المنضوية ضمن غرفة عمليات « وادخلوا عليهم الباب » في تحقيق عدة أهداف معاً، إذ تمكنت من تحرير مدينة نوى وكذلك طرد جيش النظام من معظم مواقعه في مدينة الشيخ مسكين (الناحية، الجسر، برج ٨ أذار، حاجز الشرطة العسكرية)، وهو ما مكنها من قطع الطريق نحو مدينة ازرع، حصن النظام الرئيس في درعا، وبوابة الجنوب باتجاه دمشق، عدا عن كونها تحوي أهم مراكز عسكرية هامة مثل اللواء ١٢، والفوج ١٧٥، فروع الأمن السياسي والعسكري، ومكتب المحافظ، والشؤون الطبية.. الخ. ولا تقتصر أهمية ما أنجز على خطط المعارضة لاستهداف ازرع خط الدفاع الأول، بل إن السيطرة على نوى والشيخ مسكين يمكن فصائل المعارضة في مراحل مقبلة من استهداف مدينة الصنمين، والتي تتموضع فيها مواقع عسكرية هامة كقيادة الفرقة التاسعة، ومحاصرتها من محور الشيخ مسكين جنوب مدينة الصنمين، ومن مدينة الحارة إلى بلدة غباب شمال شرق الصنمين. يضاف إلى ذلك أن سيطرة المعارضة على بلدة الشيخ مسكين، تمكنها من قطع الأوتستراد الدولي، وإعاقة تحركات النظام غير العسكرية (قوافل الامداد، المواد الغذائية) من وإلى بلدة ازرع، ومدينة درعا، وقطع مرور الشاحنات إلى الأردن عبر معبر نصيب. وعلى الرغم من أهمية ذلك، فإنه من غير المرجح لجوء قوات المعارضة لمثل هذا التكتيك كونه يضر بالأردن بما قد يؤثر عليها لناحية تضيق الحكومة الأردنية، الراضة لفكرة سيطرة المعارضة على معبر نصيب والطريق الدولية، على امدادات الأسلحة والاغاثة وغيرها. أيًا يكن، وعلى الرغم من أهمية الانجازات العسكرية، فإنه من غير الممكن إطلاق صفة الحسم أو الادعاء برحجان موازين القوى العسكرية لصالح المعارضة في الجنوب.



نصر الله من الله وفتح قريب

تسارعت الأحداث خلال الأشهر الأخيرة في محافظة القنيطرة، فبعد سيطرة فصائل من المعارضة المسلحة وفصائل جهادية أخرى على المدينة المدمرة وعلى غالبية نقاط خط الفصل على جبهة الجولان، خرجت غالبية مساحة المحافظة بما فيها مناطق استراتيجية واصلت بين ريف درعا وريف دمشق الغربي عن سيطرة النظام وما يبعث الأمل بوضع عسكري جديد ينتج عنه فتح طريق باتجاه دمشق وكسر الحصار على ريفها الغربي.

منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أطلقت فصائل عدة من أبرزها فجر التوحيد، فتح الشام، الفاتحين، الفتح المبين، جبهة النصر معركة سمتها «نصر من الله وفتح قريب» بهدف السيطرة على مدينة البعث وبلدة خان أرنبه، إضافة إلى تلال اليوان، وتل كروم جبا، وتل أحمر، آخر معاقل قوات النظام في ريف القنيطرة، لفتح الطريق إلى العاصمة دمشق. لكن هذه المعركة سرعان ما توقفت لعدة أسباب أبرزها الافتقار للسلح الثقيل للتعامل مع مواقع محصنة عسكرياً، إضافة لاستخدام النظام لاهالي القرى كدروع بشرية، وانشغال جبهة النصر التي تتولى قيادة غرفة العمليات بجبهات أخرى أو ترتيب أوضاعها في ريف درعا تزامناً مع بروز فاعليه للجيش الحر في السيطرة على مواقع هامة.

يؤمل في هذه الحالة، أن تتولى جبهة ثوار سوريا قيادة غرفة العمليات، وهو ما من شأنه أن يعزز الطابع الثوري والوطني في العمل العسكري بدلاً من الفصائل الجهادية.

حلب: حصار المدينة ليست أولوية النظام

حقق النظام اختراقات هامة في محافظة حلب خلال الأشهر الأخيرة، ولاسيما بعد سيطرته على المنطقة الصناعية والشيخ نجار. آنذاك، ارتفعت الأصوات والتحذيرات التي تطالب فصائل المعارضة المسلحة بالتوحد أو التنسيق فيما بينها لمواجهة الخطر المحدق بالمدينة، لاسيما بعد اقتراب النظام من طريق الكاستيلو شريان الإمداد الرئيس من الريف المحرر للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة في المدينة. بيد أن النظام، ونتيجة لأسباب عدة غير من أولوياته الآتية مركزاً على السيطرة على ريف حلب، وتحديد الوصول إلى قريتي نبل والزهراء والسيطرة على طريق حيان - بياتون، وتتلخص هذه الأسباب فيما يلي:

القضاء على مراكز الإمداد الرئيسية بدلاً من التركيز على قطع طرق الإمداد، فالمسعى الأخير وإن كان خياراً هاماً، فإنه ليس خياراً حاسماً ذلك أن النظام يدرك أن حصار مدينة حلب صعب جداً لكبر حجم المساحة ووجود طرقات فرعية يمكن أن تستخدمها المعارضة لإيصال الإمدادات. عدا عن عجزه عن تأمين العدة والعتاد اللازم لحصار المدينة ونقص العنصر البشري، وعجز الميليشيات الأجنبية التي يستقدمها على القيام بهذه المهمة. انطلاقاً من ذلك، يرى النظام أن السيطرة على ريف حلب الشمالي خيار أسهل من حصار المدينة عند أطرافها أو اقتحامها، وتحقق على المدى المتوسط هدفة بخنق قوات المعارضة وحرمانها من الإمدادات القادمة من تركيا عبر معبر باب السلامة وقرية اعزاز.

يرى النظام أن سيطرته على ريف حلب الشمالي والغربي تمثل خطوة استباقية لطموحات تركية بإقامة منطقة أمنة وحظر طيران. وعلى الرغم من أن تركيا عاجزة حتى الآن عن السير بهذا الخيار نتيجة للرفض الأميركي لدعم مثل هذه الخطوة، فإن مخاوف النظام تبقى قائمة.

إن فك الحصار على قريتي نبل والزهراء تمثل أولوية، لأن القريتين الشيعيتين تمثلان خزانة البشري في ريف حلب، لذلك يسعى ما أمكن لفك الحصار عنهما، واستغلالهما كقاعدة عسكرية تؤهله للقيام بحملات عسكرية أكثر فاعلية.

الأزمة السورية بين إرهابات التسوية السياسية والمناورات الدبلوماسية

قرأ النظام بتمعن فشل الاستراتيجية الأميركية من خلال التحالف بالحق هزيمة سريعة أو على الأقل وقف تمدد تنظيم الدولة. فعلى الرغم من أن ضربات التحالف ألقت التنظيم فإن جدواها العمليتي سيبقى محدودا إذا لم تدعم بقوات عسكرية في الميدان. وعلى اعتبار أن خطط الولايات المتحدة وحلفائها لتدريب من تسميهم المعارضة السورية المعتدلة تستغرق على الأقل عامًا من الزمن، فإن النظام يسعى للعب على عامل الوقت مستغلا تراخي إدارة أوباما وميوعتها تجاه الملف السوري لتغيير خططها المستقبلية. وبسيطرته على ريف حلب يكون النظام على تماس مباشر مع محور (اخترين - دابق - احتميلات) الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة ما يفرض وجود مواجهة مسلحة بينهما. وعلى هذا الأساس يشتبك النظام مع التنظيم في الشمال والشمال الشرقي، ويقدم نفسه كطرف ميداني قادر على هزيمة التنظيم أو على الأقل وقف تمدده، وهذا هو المشروع الرئيس للنظام منذ تشكيل التحالف.



لقد تنبّهت فصائل المعارضة المسلحة لمساعي النظام، وبدأت بخطوة استباقية تمثلت بهجوم شنه جيش المجاهدين وأحرار الشام وجبهة أنصار الدين وجبهة النصرة استهدف قرى نبل والزهراء، واستطاعت الفصائل من خلاله السيطرة على مداخل القرينتين. من جهة أخرى استطاعت حركة حزم تحرير منطقة المعامل في محيط مخيم خدرات شمال شرق مدينة حلب، عقب اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة، أسفرت عن مقتل وإصابة عددٍ من عناصر قوات الأسد والميليشيات الأجنبية المساندة لها، ما صعب المهمة على قوات النظام. من جهة أخرى، حققت الجولة الثانية من المعركة التي أطلق عليها اسم « زئير الأحرار » بعض

الانجازات بعد أن انتهت الجولة الأولى، والتي بدأت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، بفشل ذريع اثر انسحاب الأحرار من غالبية المناطق، ومن أبرز الانجازات تحرير القاعدة الجوية المعروفة بـ«العشتاوي»، وهذه المرة الأولى التي تتحرر فيها هذه القاعدة منذ بداية الثورة، إضافة إلى تحرير أربع معامل الدفاع في السفيرة وإلحاق خسائر بشرية بعناصر النظام، فاقت الأربعين قتيلاً. لطالما حاولت فصائل المعارضة السيطرة على معامل الدفاع وقرية السفيرة الاستراتيجية، وعقدة المواصلات في خناصر دون أن تنجح، فالمعامل تعتبر ثاني أكبر معامل لانتاج الأسلحة والذخيرة في سورية وتعتبر مصدر هام لإمداد قوات النظام، كما أن طريق حلب - دمشق الحالي يمر عبر خناصر. انطلاقاً من ذلك، يخشى أن تكون هذه الجولات امتداداً لجولات أخرى تحقق بعض النجاحات في البداية لكنها تنتهي بنتائج مخيبة.



ريف ادلب : قتال الفصائل يزيد المخاوف

أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، تمكن النظام بمساندة الميليشيات الطائفية اللبنانية والعراقية من استعادة السيطرة على بلدة مورك في ريف حماة، وذلك بعد ثمانية أشهر من القصف المتواصل، والاقترحات المتتالية، والخسائر الكبيرة التي مني بها أكان على صعيد المقاتلين، أو على صعيد العدة. فعلى سبيل المثال تجاوز عدد دبابات النظام المدمرة بالكامل أو المعطوبة حاجز ١٠٠ دبابة. لقد أوضحت معركة مورك، قدرة فصائل المعارضة المسلحة على إفشال مساعي النظام، وخطئه العسكرية أو تأخيرها على الأقل فيما لو جرى التنسيق الميداني بينها، ولو في حده الأدنى، على الجبهات المختلفة. فالتوحد على الهدف، والاصرار على وقف تقدم النظام، ونبذ الاختلافات والتباينات الفكرية والتنظيمية عزز من مقومات صمود المعارضة. لذلك يمكن بأي حال، وصف ما جرى في مورك بالهزيمة، بل هو نصف انتصار لاسيما وإذا نظرنا لحجم خسائر النظام.

أيًا يكن، فإن انسحاب المعارضة من مورك سيتترك تداعياته على الجبهات الخلفية، ولاسيما جبهة ريف ادلب وبالأخص معسكرات النظام الحصينة كوداي الضيف والحامدية، واللذان تحاصرهما قوات المعارضة منذ أكثر من سنتين. وما يزيد من هذه المخاوف ماجرى مؤخرا في ريف ادلب، والمواجهات المسلحة التي دارت بين كل من جبهة النصر وجماعة جند الأقصى المتحالفة معها، وبين جبهة ثوار سورية بقيادة جمال معروف من جهة، وحركة حزم وبعض فصائل الجيش الحر من جهة أخرى.

اشرنا في تقارير سابقة إلى تغير منهجي وسلوكي لدى جبهة النصر، ومحاولة قيادتها الجديدة ممثلة بالجولاني والشرعي الجديد الأردني سامي العريدي وقف استنزاف مقاتليها وهجرتهم إلى داعش برفع حدة الخطاب الجهادي الفتوي (الغلو، والتكفير)، وإعادة طرح الأهداف الكبرى عن الإمارة والدولة الإسلامية كمشاريع راهنة يجب البدء بتحقيقها. تأسيسًا على ماسبق، وبخلاف كل الذرائع التي ساقتها جبهة النصر للهجوم على جبهة ثوار سوريا، فإن النصر رفضت عن نفسها شعارات « دفع الصائل» و « نصر» الشعب السوري، واتجهت لبناء مشروعها الجهادي الخاص. ويمكن الاستلال على ذلك بمؤشرات عديدة لا يتسع المجال لذكرها ومن أبرزها:

انسحابها من الهيئات الشرعية ومن المؤسسات الإدارية والقضائية والعسكرية القائمة، وانشاء اجهزة قضاء ومحاكم وقوى أمن خاص بها.

تحالفها الوثيق مع جماعة جند الأقصى، وهي جماعة جهادية تدعي تبعيةها لتنظيم القاعدة، وتضم مقاتلي داعش الذين اعتزلوا القتال، أو خرجوا من التنظيم عند هزيمته في ريف ادلب وريف حماه وحلب مطلع العام الجاري.

عزل العنصر السوري وتحييده عن المناصب القيادية لصالح العنصر الأجنبي ولاسيما الأردني، وهو ما ترك أثره على زيادة الغلو والتكفير.

التعامل مع الجيش الحر بعمومه كقوة مرتدة كافرة عميلة للقوى الدولية، والاستيلاء على أسلحته ومقراته في سلوك مشابه لتصرفات داعش.

استفزاز البيئات المحلية الأهلية إما من خلال ملاحقات لعناصر الجيش الحر من أبناء القرى، ما يخلق ردة فعل تضامنية ضدها، أو من خلال سلوكيات أفرادها وتضييقهم على الناس على الحواجز، واستدعائهم لمحاكمها الشرعية تحت ذريعة وجود شكوى ضدهم.

طعن الناس في دينهم، واتهامهم بالضلالة والجهل، كما يتوضح في مشاريع الداعية السعودي عبد الله المحيسيني، والذي يفتتح مكاتب، ويسير سيارات لتعليم المرأة السورية الحجاب واللباس الشرعي، وأصول الدين.

استغلال الخصومة مع جمال معروف، للقضاء على بعض تشكيلات الجيش الحر الفاعلة مثل حركة حزم. فبينما كانت تؤدي حزم دور قوات فصل بحسب الاتفاق الأولي للوساطة التي رعتها مجموعة من الفصائل المسلحة في ريف ادلب، هاجم رتل من النصر حواجز حزم، واستولى على اسلحتها.

إن ما يجري في جبل الزواية وريف معرة النعمان يزيد من حالة الاحتقان بين فصائل أهلية تحسب على الجيش الحر وبين جبهة النصر وجند الأقصى، وهو ما قد يؤدي إلى مواجهة متكررة يكون النظام هو المستفيد الأبرز فيها. ويمكن القول ومن خلال المعاينات الميدانية أن جبهات القتال في ريف ادلب توقفت منذ مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بسبب القتال الدائر، وهو ما

يستغل النظام لتعزيز مواقعه في ريف حماه الجنوبي والبدء بشن حملة عسكرية كبيرة تستهدف ريف ادلب الجنوبي بشكل يمكن أن يقلب المعادلات القائمة، وينتهي بشكل كامل المقاومة الوطنية المسلحة والكتائب المنتمية للجيش الحر. الأمر الذي من شأنه احتكار الصراع بين النظام وإيران، والحركات الجهادية، وهو سيناريو يشغل عليه النظام لتقديم نفسه طرفاً شرعياً في التحالف الدولي.

نقاط حول الوضع العسكري العام

أفادت ضربات التحالف النظام، وعززت مواقع العسكرية ولاسيما في حلب باعتراف المسؤولين الأميركيين دون أن يعني ذلك تفوقه العسكري المطلق، فجيهاً درعا وحمود ريف دمشق، والهجمات المباغثة للمعارضة في الشمال ولاسيما في حلب عرقلت مساعيه للاستفادة القصوى من تغيير أولويات الغرب والانكفاء عن دعم المعارضة. الأمر الذي يفرض على الأخيرة مراجعة خياراتها السياسية والعسكرية لأن مرحلة طول فترة الاستعصاء عوامل تساعد النظام وتعزز مقومات بقائه. يتعرض حزب الله لاستنزاف كبير في جبهة القلمون، ويعجز نتيجة وضعه العسكري الحالي واستخدام تكتيك الهجوم والسيطرة على المناطق والمدن عن وقف الخسائر أو الحد منها. وبناء عليه، لا بد من تطوير استراتيجية عسكرية في القلمون لمواجهة ميليشيات الحزب واجبار قادته على مراجعة خياراتهم، وهو أمر فيما لو حصل سيترك تداعياته على النظام والذي يعتمد بشكل شبه كلي على دعم الميليشيات الخارجية.

إن عدم ضبط الفوضى الفصائلية وتنظيمها سيكون سبباً في اندثار الجيش الحر تدريجياً، وتعاضم قوة الجماعات الجهادية. على الرغم من الضربات التي تلقاها، فإن تنظيم الدولة ما يزال قوة فاعلة رئيسية بل ويحقق انتصارات في عدد من المناطق. إن غموض استراتيجية التحالف، واصرار دوله على عدم استهداف الأسد وعدم الاستجابة للمقترحات الأخرى كالمقترحات التركية بإقامة منطقة أمنة وحظر جوي يساهم تدريجياً في تغيير المزاج تجاه تنظيم الدولة ولاسيما من قبل بعض فصائل المعارضة التي انضمت إليه مؤخراً.

فشل النظام في إيقاف تمدد تنظيم الدولة ولاسيما عند حقل شاعر في ريف حمص بالإضافة إلى خسائره الكبيرة في أعداد الجنود يزيد من قناعة مؤيديه بعجزه عن توفير استقرار نسبي مستدام، وهو ما يجب أن تعمل عليه المعارضة السياسية والعسكرية. ثمة مؤشرات عدة على وصول أسلحة جديدة لجبهة الساحل وهو ما قد يساهم في تفعيلها مجدداً، ولكن يخشى أن تكون كمثلاً للجولات السابقة. ما يفرض استراتيجية عسكرية تتعامل مع النظام بمنطق الأهداف لا بمنطق التموضع الجغرافي.

الملف الحقوقي: المستقبل السوري مهدد بالكامل

على الرغم من أن الجانب الإنساني في سورية هو الأصل، فإن هناك توجهها واسعاً في وسائل الإعلام العالمية والعربية لتغييبه بشكل شبه كامل، وإحلال الجانب الجيوسياسي مكانه. والحال، لا تزال المأساة الإنسانية تتصاعد بشكل كبير، وهي مرشحة للاستمرار في ظل انسداد أي أفق أمام الحل السياسي وفشل الحلول الإنسانية المجترأة. وبدخول الشتاء الرابع، فإن معاناة المشردين النازحين في داخل سورية واللاجئين خارجها مرشحة للتفاقم بشكل أكبر لاسيما بعد تراجع الاهتمام الدولي بأزمته ونقص التبرعات والمعونات. وقد نبهت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة ومنسقة الإغاثة الفاليري أموس إلى هذا الأمر حيث صرحت الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بأن «نحو اثني عشر مليون سوري بحاجة إلى مساعدة عاجلة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية». كما لمحت

الأزمة السورية بين إرهابات التسوية السياسية والمناورات الدبلوماسية

أموس إلى أن إدخال المساعدات إلى مناطق المعارضة السورية عبر الأردن وتركيا دون موافقة حكومة الأسد « جنى ثماره » الأسد في النهاية، وغمزت إلى ضرورة اجترار خطط جديدة تتجاوز جمود القانون الدولي واستعصاء مجلس الأمن. وبهذا التصريح، تشير أموس إلى قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ الصادر بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤ والذي سمح أخيراً بإدخال المساعدات الإغاثية عبر الحدود دون موافقة النظام السوري. وهذا يؤكد ما كنا قد أشرنا إليه في تقارير سابقة إلى عدم ضرورة الزام النظام السوري بالسماح لشحنات المساعدات بالوصول إلى مناطق لا تبعد سوى ١٠ كيلو مترات عن الحدود التركية على سبيل المثال بعد أن كان يصر ولسنوات على ضرورة مرور الشحنات عبر الأراضي التي يسيطر عليها، ثم يقوم بإرسال ما يشاء منها إلى المناطق الخارجة عن سيطرته، والتي قد تبعد في كثير من الأحيان مسافة ٥٠٠ كيلو متر.

وعلى الرغم من أن القرار الدولي السابق خفف جزءاً بسيطاً من المعاناة فإن تطبيقه ما يزال قاصراً على المناطق الحدودية. أما المناطق المحاصرة، كالغوطة الشرقية وداريا وحي الوعر في حمص فما تزال تعيش المأساة ذاتها، إذ لم يصلها أي شيء حتى الآن أو شيء لا يذكر. ولم يختلف حالها قبل أو بعد صدور القرار الإغاثي. ما يعني أن النظام ما يزال يخرق قرارات مجلس الأمن ويتهرب من تنفيذها، عدا عن خرقه لقانون الدولي الإنساني عبر ارتكاب جرائم حرب من خلال حصار تلك المناطق. الأمر الذي يضع مهام عاجلة على قوى المعارضة لرفع الصوت عالياً في المؤسسات الدولية وأمام الرأي العام الدولي لدفع حلفائه للضغط عليه من أجل ادخال المساعدات الإنسانية وتوفير مقومات الصمود للمناطق المحاصرة.

الشعب السوري تحت العبودية

من جهة أخرى، نتيجة لعدم اكتراث النظام السوري والمجتمع الدولي بالمواطن السوري احتلت سوريا المركز التاسع في مؤشر انتشار العبودية الحديثة، وذلك وفقاً لتقرير مؤشر العبودية العالمي لعام ٢٠١٤. وينطلق المؤشر في نتائجه من أن أغلب الشعب السوري، وخاصة المشردين واللاجئين يعملون بأجر منخفض، وبعضهم بدون أجر مقابل المبيت، وأن كثيراً منهم جرى ابتزازهم عبر شبكات الدعارة أو المخدرات أو الزواج. كما أن ما لا يقل عن ٣,٢ مليون طفل داخل وخارج سورية محروم من العملية التعليمية ما دفعهم للانخراط في العمل المبكر أو الانضمام للكتائب المقاتلة في حين لجأ بعضهم للتسول. يضاف ذلك تدهور قيمة العملة السورية لأكثر من ٥٠٪، مما تسبب بارتفاع هائل في كلفة الحاجيات الأساسية. وقد وصف المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بيير كرينبول ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ الوضع في سورية بالكارثي على السوريين والفلسطينيين على حد سواء، وذكر أن «حوالي ١٨ ألف لاجئ فلسطيني في مخيم اليرموك يعانون الحصار والبرد والجوع».

أطفال سورية مستهدفون

لا تتوقف المأساة عند حد أو جيل معين بل تتجاوز كل المتصور. فقد أظهرت دراسة للشبكة السورية لحقوق الإنسان صدرت في يوم الطفل العالمي الموافق لتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر أن ما لا يقل عن ١٧٢٦٨ طفل قتلوا من قبل قوات النظام بينهم ٥١٨ طفلاً قتل برصاص قناص، واعتقل ما لا يقل عن ٩٥٠٠ طفلاً، وقضى أكثر من ٩٥ طفلاً تحت التعذيب في معتقلات النظام، وارتكبت بحقهم أعمال عنف جنسي. وأشارت الدراسة إلى أن عدد جرحى الأطفال بلغ أكثر من ٢٨٠ ألف طفل، وأن عدد النازحين داخلياً بلغ نحو ٤,٧ مليون طفل، إضافة إلى ٢,٩ مليون طفل لاجئ، و حرم أكثر من ١,٣ مليون منهم من التعليم. كما أوضحت الدراسة

أن قوات النظام جندت مئات الأطفال في عمليات قتالية مباشرة وغير مباشرة. في المقابل قدرت أن ما لا يقل عن ١٣٧ طفلاً قتل على يد داعش، ونحو ٤٥٥ طفلاً اعتقلوا من قبل عناصر أخرى، كما أن التنظيم جند المئات منهم. في حين تقدر الدراسة عدد الأطفال الذين قتلوا على يد فصائل المعارضة المسلحة بـ ٣٠٤ أطفال.

إرهاب داعش، ولكن

استمرت الانتهاكات في المناطق التي تخضع بحكم الاحتلال والإرهاب لسيطرة تنظيم داعش عبر خنق الحياة المدنية والسيطرة على مختلف جوانب الحياة، وتخويف المجتمع من خلال عمليات الصلب والجلد وقطع الرؤوس في الساحات العامة. وفي هذا السياق، أصدرت لجنة التحقيق الدولية بشأن سورية تقريراً مستقلاً تحدثت فيه حول جرائم تنظيم داعش، بعنوان «حكم الإرهاب: العيش في ظل داعش في سوريا»، وذلك بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. أشار التقرير إلى حالات استعباد النساء والتضييق على اللباس وبيع النساء الأيزيديات في سوق النخاسة بعد اختطافهن من العراق، كما تحدثت عن تجنيد الأطفال وعن حادثة إعدام جنود النظام السوري الأسرى. المفارقة هنا أن التقرير ركز على مجموعات دينية واثنية معينة (المسيحيين، الشيعة والأكراد)، وأغفل بقصد أو بعدم معرفة ضحايا داعش من السنة على أنهم في قائمة المستهدفين ولاسيما في محافظتي الرقة ودير الزور، وهو ما يطرح أسئلة عن عقدة التفكير الأقلوي التي تحكم المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية أيضاً.

محرمون من الجنسية

في الداخل السوري يبقى المواطن عرضة للهجمات البربرية من قبل النظام السوري والمليشيات الطائفية أولاً، والمليشيات الكردية والتنظيمات المتطرفة ثانياً، وعرضة للسلب والابتزاز من قبل بعض المجموعة المسلحة التي امتهنت السرقة والنهب مستغلة الفراغ الأمني وحالة الفوضى. أما معاناة السوريين في الخارج فهي في ازدياد مستمر. لقد فجع اللاجئون السوريون الذين يمثلون النسبة الأكبر من لاجئي العالم بعدة قرارات صادمة في الشهرين الأخيرين أوحى بوجود توجه جديد من قبل الدول المستضيفة للتضييق عليهم. فبحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن الأطفال السوريين المولودون في المنفى يواجهون خطر انعدام الجنسية لعدم امتلاكهم أو أبائهم وثائق حكومية. وتشير دراسة أصدرتها المفوضية أن ٧٠٪ من الأطفال السوريين الذين وُلدوا في لبنان لا يحملون شهادة ميلاد رسمية ما قد يؤدي لحرمانهم من الجنسية عدا عن عدم استفادتهم من الرعاية الصحية والتعليم، وتعرضهم للاستغلال الجنسي أو التبني غير القانوني أو العمالة الجائرة.

تأسيساً على ماسبق، تعالت صيحات محدودة تطالب بتسجيل الأطفال السوريين في بلدان اللجوء ريثما تنتهي الأزمة، وبضرورة قبولهم في التعليم الرسمي أو الخاص. وجاءت هذه الصيحات بعد قرارات جائزة مثل قرار وزير التربية اللبناني الياس صعب بمنع تسجيل المهجرين أو من سماهم «غير اللبنانيين» في المدارس الحكومية. أما في مصر، فما تزال الحكومة المصرية تضيق على السوريين وترفض استقبالهم إلا بموافقة أمنية وترحل عدداً منهم زجراً. أما في الأردن فقد أصدر مجلس الوزراء (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) قراراً يقضي بـ «إلغاء جميع قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بمعالجة اللاجئين السوريين في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، على أن تتم معاملتهم معاملة الأردنيين غير المؤمنين، واستيفاء أجور المعالجة والمطالبات

المالية منهم مباشرة، دون إعداد مطالبات مالية بهذا الخصوص». ويجدر الإشارة إلى أن اللاجئين السوريين في الأردن كانوا يعالجون ضمن نظام التأمين الصحي وإبراز ورقة المفوضية عند كل مراجعة أو علاج أو حتى ما يتعلق منها بالعمليات الجراحية المكلفة، وهذا كله سوف يتوقف بشكل كامل، وسوف يؤثر بشكل مخيف على عشرات آلاف الحالات التي لا تملك تكاليف العلاج. وعلى صعيد آخر، وأمام تصاعد العنف والجرائم، أقرت اللجنة الثالثة المسؤولة عن حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ مشروع قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري ضد المدنيين في سورية. وصوت لصالح مشروع، تقدمت به المملكة العربية السعودية، ١٢٥ بلداً فيما رفضه ١٣ بلداً بينها الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وامتنع ٤٧ بلداً عن التصويت. ومن المتوقع أن يعرض هذا القرار على الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ من أجل إقراره.

وعلى الرغم من أن القرار لا يحظى بأي صفة إلزامية فإن الجمعية العامة تعبر عن إجماع دولي ورغبة كبيرة لازالة نظام دكتاتوري شمولي. وتبقى المشكلة الرئيسية في مجلس الأمن، فهذه ليست المرة الأولى التي تدين فيها الجمعية العامة بالأغلبية النظام السوري والميليشيات الأجنبية المتحالفة معه. وبناء عليه، يجب الانطلاق من هذا المشروع والاعتماد على قرارات أخرى لمجلس الأمن كقرار مجلس الأمن رقم ١٦٧٤ بتاريخ ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، والذي يشير في بنده رقم ٢٦ إلى أن تعمد استهداف السكان المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية، وارتكاب انتهاكات منتظمة وسافرة واسعة الانتشار للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في حالات الصراع المسلح قد يشكلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين لملاحقة النظام وأركانها، وفضح جرائمه، وحث المجتمع الدولي على مزيد من الانخراط وتجاوز حالة اللامبالاة القائمة لوضع ضغوط تؤدي إلى حل الأزمة السورية أو تخفيف معاناة السوريين.

نتائج توصيات

راهن السوريون طويلا على الرأي العام الدولي والانساني، وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن والقانون الدولي والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الشعوب المعرضة لجرائم ضد الانسانية وجرائم الإبادة الجماعية، كما راهنوا على الولايات المتحدة وعلى روسيا وعلى علاقاتهم التاريخية معها، بل إن بعضهم راهن على إسرائيل، لكنهم لم يحصدوا من كل ذلك سوى الهباء. لم تتدخل واشنطن لنصرتهم وهي تقول إنها لن تتدخل، ولن تتنازل لهم روسيا وإيران عن مواقعها ومكاسبها الاستراتيجية في سورية، ولن تتنازع روسيا والولايات المتحدة ولا إيران وتركيا من أجل سورية وحقوق الشعب السوري. وليس للسوريين إلا العودة إلى أنفسهم، ومراجعة خططهم، واستعادة المبادرة، على المستوى العسكري والسياسي على حد سواء. ومفتاح هذه المراجعة هي نبذ الاوهام واسترجاع سيطرتهم على قرارهم وتنظيم قواهم العسكرية والسياسية والمجتمعية بما يمكنهم من إعادة تحرير بلادهم كما يحرق أي بلد خضع ويخضع لحكم الأجنبي، مع فارق أن الأجنبي هنا لم يعد طرفا واحدا وإنما أطرافا كثيرة ومتعددة، متنافسة ومتكاملة معا. وهذا يعني :

١. إعادة تجميع المعارضة السياسية والعسكرية وتوحيد صفوفها على برنامج عمل وخيارات وأجندة موحدة يمكن تلخيصها بثمانية نقاط
٢. الاعتراف بفضل الجهود الدولية السياسية والعسكرية التي بذلت منذ ثلاث سنوات ونصف لحل القضية السورية
٣. العمل على بناء قوة عسكرية مستقلة من الأنصار، قادرة على موازنة القوى المتصارعة على الأرض من غير السوريين وعلى

- الوقوف في الوقت نفسه في وجه مشاريع التقسيم والتفتيت، وتلك المعادية للهدف الذي قام من أجله الشعب السوري، وهو إقامة دولة سورية حرة تقوم على مبادئ التعددية والمواطنة المتساوية وحكم القانون والعدالة والمساواة.
٣. العمل على الصعيد الدولي من أجل تأكيد الاعتراف بمركزية القضية السورية وأولويتها في السياسة الإقليمية، وعدم إلحاقها بأي قضية أخرى، سواء أكانت قضية الارهاب أو المفاوضات الغربية الايرانية، والعمل على ايجاد آليات تمكن الشعب السوري من تقرير مصيره بحرية.
٤. مطالبة المجتمع الدولي باحترام التزاماته واحترام سيادة سورية ووضع حد لتدخل القوى والميليشيات الأجنبية على أراضيها .
٥. نزع فتيل النزاعات الطائفية واعتبارها شكلا من أشكال العنصرية، وإجهاض الحرب المذهبية التي أصبحت استراتيجية سياسية وعسكرية لبعض الدول الإقليمية في سعيها لتفكيك المشرق وتمزيق شعوبه وتقويض دوله ونظمه السياسية للتمكن من اختراق بلدانه والسيطرة عليها.
٦. توحيد الموقف العربي إزاء القضية السورية ودعوة الدول لتجاوز خلافاتها الايديولوجية والسياسية والاتفاق على خطة عربية لمواجهة الأزمة المشرقية
٧. وضع حد لفوضى العلاقات الإقليمية والاعداد لاتفاقيات ومعاهدات تؤسس لنظام إقليمي جديد قائم على الاحترام الكامل لسيادة الدول ومبدأ الأمن الجماعي والشراكة والتعاون من أجل التنمية وحل الخلافات بين الدول بالوسائل السياسية والسلمية.
٨. وفي مايتعلق بالانتلاف، الذي لم ينجح في الخروج بتوافق يعزز مكانة المعارضة ويزيل تهمة التشتت والتمزق واللافاعلية عنها، أعتقد أن من مصلحة الجميع، داخل الإنتلاف وخارجه، في صفوف المعارضة، إعلان هدنة مرحلية، يصار فيها إلى تجميد النزاعات الشخصية والسياسية، وتجميع قوى الإنتلاف والمعارضة على اختلافها، وتوحيد صفوفها، حول مبادئ عامة أساسية يتفق عليها الجميع، بصرف النظر عن الشخص أو الأشخاص الذين سيتولون تمثيلها أو تطبيقها، من أجل التفرغ للمعركة السياسية الدولية التي بدأت إرهاباتها وسوف تتعاضم في الأسابيع القادمة، حول ايجاد حل للقضية السورية وفي قلبها حسم معركة الأسد وموقعه في أي تسوية محتملة او مرحلة انتقالية.
- وفي هذه الاثناء يمكن التفكير في تأهيل الإنتلاف وإعادة بنائه بما يمكنه من الخروج من الحلقة الفارغة التي وقع فيها. ولايوجد طريق للخروج من مناخ الصراع الدائم الذي شل الإنتلاف إلا بشرطين:
- الأول:** إلغاء التكتلات داخل الانتلاف وتحريمها، ورفض أي منطق محاصصة او توزيع للمواقع حسب الانتماءات الخاصة مهما كانت، والالتزام بالتصويت الفردي، وكل حسب ضميره وتقديره السياسي، للأشخاص الذين يختارون أو يرشحون أنفسهم لاحتلال مواقع المسؤولية، بعد إظهارهم بالفعل أن لديهم معرفة بالمسؤوليات الملقاة عليهم، ورؤية واضحة للطريقة التي سيردون عليها والمهام التي يتوجب عليهم إنجازها، وأن الأمر لا يتعلق بمنصب تكريم وتشريف وإنما بمهام تستدعي عملا مستمرا وجهدا مضاعفا لتحقيقها.

والثاني: إقرار قاعدة تداول الأعضاء في الهيئة العامة، وإستبدال ثلث الأعضاء على الأقل في كل دورة، لاتاحة الفرصة لتجديد دماء الإئتلاف، وإدخال عناصر جديدة من العاملين على الارض، والمشاركين في النشاطات الميدانية، ودفع الأقل قدرة على العطاء إلى الخروج والعمل ضمن الهيئات المدنية إذا كانوا معنيين بالفعل بخدمة المجتمع والشعب.

من دون ذلك لن تتغير قواعد اللعبة، وسوف يبقى الصراع على مناصب فقدت معناها هو الموضوع الأول والوحيد لاجتماعات الهيئة، كما حصل حتى الآن، ولا يبقى للإئتلاف سوى أن ينكس الراية، ويحذو حذو المجلس الوطني الذي أصبح من قبله ناديا اجتماعيا مغلقا لأعضائه أو للبعض منهم.

٩. بلورة مبادرة وطنية للحل السياسي للقضية السورية مستندة إلى القرارات الدولية وتلبية مطالب الشعب السوري في الكرامة والحرية وإقامة حكم القانون في إطار نظام وطني ديمقراطي يضمن المشاركة المنصفة لجميع الأفراد في تقرير مصير البلاد وسياساتها ويساوي بين جميع أبنائها، في الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن أصلهم ومنبتهم القومي أو الديني أو المذهبي أو الجغرافي ويكرس مبدأ سيادة الشعب.

